المسؤولية التاريخية كمصدر لمطالبة تركيا بالزعامة الشرق أوسطية
Historical Responsibility as a Source of Turkey's Claim to Middle Eastern Leadership

طالب الدكتوراه بوقريطة بدر الدين*	أ.د. فول مراد
جامعة محمد الصديق بن يحيى –جيجل –الجزائر	جامعة الجزائر 3 –الجزائر
مخبر القانون النقدي والمالي	foulmourad@yahoo.fr
boukarrita@yahoo.fr	

تاريخ الاستلام: 2020/01/10 تاريخ القبول: 2020/05/21

الملخص:

يعد خطاب المسؤولية التاريخية أحد أهم المصادر الفكرية التي توظفها تركيا قصد تحصيل زعامة الشرق الأوسط. لقد ارتبط هذا الخطاب بمقاربة "العثمانية الجديدة" المعبرة عن هوية الدولة التركية، وذلك من منطلق أن الجمهورية التركية هي وريث السلطنة العثمانية الفاقدة لامتدادها العربي والإسلامي. إن الغاية من هذه الدراسة هي البحث عن الكيفية التي توظف بها تركيا فكرة المسؤولية التاريخية للمطالبة بدور زعيم الشرق الأوسط. وقد توجهت هذه الدراسة نحو مناقشة فرضية مفادها أن الدول ذات الماضي الإمبراطوري تتصور بأنها مسؤولة تاريخيا تجاه الدول الواقعة ضمن المناطق الجغرافية التي كانت تخضع لنفوذها، ومن هذا المنطلق يتولد لديها الاعتبار الذاتي بأنها "الزعيم الطبيعي" لهذه المناطق وتتصرف وفقا لذلك.

الكلمات الدالة: المسؤولية التاريخية؛ الزعامة الإقليمية؛ العثمانية الجديدة؛ سياسة صفر مشاكل مع الجيران؛ الدبلوماسية الإنسانية.

Abstract :

The historical responsibility discourse is one of the most important ideational sources used by Turkey to be the leader of the Middle East. This discourse was linked to the "Neo-Ottomanism" approach that indicate the identity of the Turkish state, as the Turkish Republic is the heir of the lost Ottoman Sultanate of its Arab and Islamic extension. The purpose of this study is to investigate How Turkey use the idea of Historical Responsibility to claim the Middle Eastern leader role. The study tended to discuss the hypothesis that states with an imperial past were historically responsible to the states within the geographical areas under their influence and, thus, considered themselves a "normal leader" of this areas and act accordingly.

Keywords : **Historical Responsibility; Regional Leadership; Neo-Ottomanism Zero Problems With Neighboring policy; Humanitarian Diplomacy.**

* المؤلف المرسل: بوقريطة بدر الدين، الإيميل: boukarrita@yahoo.fr

مقدمة

يصنف منظرو الدور، "الزعامة" كأحد أهم الأدوار التي يمكن أن تؤديها الدول في النظام الدولي أو في أحد النظم الإقليمية الفرعية. فالزعيم الإقليمي –عموما– هي دولة يتصور قادتها بأنها تمتلك الموارد والقدرات الكافية التي تمكنها من الهيمنة على الصعيد الإقليمي. بمعنى أن مسألة زعامة دولة ما لإقليم ما مبنية على تصورات صناع القرار لدولتهم كزعيم، وذلك ما يسميه منظرو الدور بـ "**تصورات الدور الوطني National role conceptions**". ويعتمد تشكل هذه التصورات لدى صناع القرار على مصادر مختلفة تتنوع بين **المادية material** والفكرية **ideational**. هذه الأخيرة التي تعتبر من أهم مدخلات تصورات الدور، وذلك لما لها من عظيم أثر على سلوك الدول في سياساتها الخارجية إقليميا ودوليا.

في سياق هذا الطرح، تلعب المصادر الفكرية دورا مهما في توجيه السياسة الخارجية التركية، كما يشغل هذا النوع من المصادر حيزا مهما في مطالبة تركيا بزعامة الشرق الأوسط. إذ توظف الجمهورية موروثها الثقافي والحضاري أثناء سعيها إلى بناء هويتها الوطنية كزعيم إقليمي معتمدة في ذلك على تفاعلاتها الاجتماعية الإقليمية، وذلك من خلال الإستفادة من الصلات التاريخية الوثيقة التي تربطها ببلدان المنطقة. فلم يعد خفيا على أحد بأن تركيا تعمل بشكل حثيث على الإستثمار في المعطيات الحضارية والجغرافية التي تربطها بشعوب الشرق الأوسط لتحصيل مكانة الزعيم.

ويعد **خطاب المسؤولية التاريخية Historical responsibility discourse** من ضمن المصادر الفكرية الموظفة تركيّا قصد الاستئثار بزعامة منطقة الشرق الأوسط. هذا الخطاب ارتبط بنزعة **العثمانية الجديدة Neo-Ottomanism** التي تعبر عن هوية الدولة التركية، وذلك من منطلق أن الجمهورية التركية هي سليل السلطنة العثمانية بعد أن نشأت على أقل من نصف مساحتها إثر فقدانها لامتدادها العربي والإسلامي.

وبالنظر لأهمية خطاب المسؤولية التاريخية الشائع لدى الدول وريثة الإمبراطوريات، فإنه في هذه الدراسة سيتم معالجة الإشكالية التي تتمحور حول السؤال الرئيسي التالي: **كيف يتم توظيف المسؤولية التاريخية كمصدر لمطالبة تركيا بدور زعيم الشرق الأوسط؟**

وكإجابة مفترضة على هذا السؤال تم تقديم الفرضية التالية: **تتصور الدول ذات الماضي الإمبراطوري بأنها مسؤولة تاريخيا تجاه الدول الواقعة ضمن المناطق الجغرافية التي كانت تخضع لنفوذها، ومن هذا المنطلق تعتبر نفسها زعيما طبيعيا لهذه المناطق وتتصرف وفقا لذلك.**

اعتمدت هذه الدراسة في مناقشة الفرضية أعلاه منهجية قائمة على استقراء خطاب المسؤولية التاريخية ضمن العثمانية الجديدة (باعتبارها توجها سياسيا). إذ يمكننا تفحص هذا الخطاب من استقراء تجسيداته ميدانيا، مما يسمح لنا بفهم الوظيفة التي يؤديها والأغراض السياسية التي يخدمها.

ولضبط الدراسة وتحديدها موضوعيا، تم تقسيم خطة العمل في ثلاثة محاور، إذ تم تخصيص أولها للبحث في مفهومي المسؤولية التاريخية والزعامة من منظور المسؤولية؛ وأما المحور الثاني فتم تخصيصه لمقاربة العثمانية الجديدة ذات المنطلقات التاريخية وعودة خطاب المسؤولية التاريخية من خلالها؛ في حين تم تخصيص المحور الثالث لمناقشة تجسد خطاب المسؤولية التاريخية في إطار البحث عن الزعامة عبر سياسة صفر مشاكل، والدبلوماسية الإنسانية وكذلك التدخلات العسكرية.

المحور الأول: المسؤولية التاريخية والزعامة: بحث في المفاهيم

يعتبر ضبط المفاهيم الرئيسية في أي دراسة أولى الخطوات التي يجب على الباحث القيام بها. لأجل ذلك سيتم في هذا المحور البحث في مفهومي المسؤولية التاريخية والزعامة من منظور المسؤولية باعتبارهما المتغيرين الرئيسيين.

أولا: مفهوم المسؤولية التاريخية

اشتهرت المسؤولية منذ التسعينات وحتى سنوات العقد الأول بعد الألفية الثانية، كمجال للبحث في العلاقات الدولية. في هذه الحقبة، تم تطوير مبدأ **مسؤولية الحماية Responsibility to Protect**[1] في النظام الدولي، وتم بحثه بشكل مكثف في المجال الأكاديمي. ومع ذلك بقي استخدام مصطلح "المسؤولية" في حقل العلاقات الدولية فضفاضا وغير متماسك (Dunton, 2017, p.2).

[1] تجسد **مسؤولية الحماية** (R2P، كما هو معروف بشكل شائع) التزامًا سياسيًا بإنهاء أسوأ أشكال العنف والاضطهاد. وتسعى إلى تضييق الفجوة بين التزامات الدول الأعضاء بموجب القانون الدولي الإنساني، القانون الدولي لحقوق الإنسان والواقع الذي يواجهه السكان المعرضون لخطر الإبادة الجماعية، جرائم الحرب، التطهير العرقي والجرائم ضد الإنسانية. والـ R2P عبارة عن مجموعة من المبادئ القائمة على فكرة أن السيادة ليست امتيازا، ولكنها مسؤولية. يعود ظهور مسؤولية الحماية كمفهوم إلى النقاش الخاص بالتدخل الإنساني منذ عام 1990.

بعيدا عن المفهوم القانوني الصارم للمسؤولية الذي قل ما يتم استخدامه في أدبيات العلاقات الدولية، تفهم المسؤولية في السياسة الدولية بوصفها **التزام Obligation**. فعلى مستوى العلاقات الإنسانية **Interpersonal relations**، لما يوصف أحد ما بأنه مسؤول من منظور الالتزام فذلك يعني أنه ينتظر منه القيام بمهام محددة. إن تحمل مثل هذه المسؤولية المحتملة يتعلق بالواجب أو الالتزام الذي يفرضه الدور المؤدى من قبل المرء. من هذا المنطلق، تعتبر **ماجدالينا بيكسيل Magdalena Bexell** و**كريستينا جونسون Kristina Jönsson** هذه المسؤولية بأنها "**الدور Role**" ذاته. إذ يمارس الافراد المسؤولية ويعتبرون مسؤولين في المجتمع عبر تنفيذ التزامات العديد من الأدوار المحددة تحديدا جيدا، مثل الموظفين، الوالدين والمواطنين (Bexell et Jönsson, 2017, pp. 16-17). وبإسقاط ذلك على العلاقات الدولية، تصف المسؤولية باعتبارها التزاما ما تفعله الدول (أو المنظمات الدولية المتعددة الأطراف) استجابة لتحمل التزامات دور محدد في السياسة الدولية.

ولفهم "تاريخانية المسؤولية" نحتاج إلى مفهوم آخر هو "الهوية" التي تمثل الجانب التاريخي للمسؤولية، والتي تعبر عموما عن الطريقة التي ينظر بها كل واحد للآخر ويميزه على أساسها. إن الهوية تكون **مادية** و**فكرية** على حد سواء، إذ تستند إلى الموقع المادي (إقليم الدولة مثلا) ولكن ما يجعلها مميزة أكثر هي الأفكار من قيم، معتقدات، معرفة، مواقف، ذكريات... إلخ، فالهوية هي "ما يسمح لنا بتحديد ما هو مهم بالنسبة لنا وما هو غير مهم"(Kopra, 2016, p. 58).

في العلاقات الدولية، تعد **هوية الدولة state identity** واحدة من أهم العوامل الفكرية (إضافة إلى الثقافة، المعايير، المعتقدات، الأفكار وغيرها) التي درسها البنائيون، وهي في تصورهم المحدد الرئيسي للفعل السياسي. وفق **مارك لينش Marc Lynch**، لا تشير هوية الدولة إلى التصورات التي يحملها الزعماء فحسب، بل تتألف كذلك من "مجموعة المعتقدات المتعلقة بطبيعة وغرض الدولة المعبر عنهما علنا في تصرفات الدولة ومُثُلها" (Lynch, 1998, p. 349). وفقًا للتفكير البنائي، تتشكل مصالح الدول من خلال هوياتها، بمعنى أن الدول لا تتبع السياسة الخارجية كاستراتيجية لمجرد البقاء، ولكن بدافع من المصالح الإيديولوجية والاجتماعية الضمنية. وعلى إثر ذلك يحاجج البنائيون بأن الدول تلتزم بالمعايير ليس فقط لما تكون في مصلحتها الذاتية، ولكن أيضًا لما يتم استيعابها في هويتها (Alexandrov, 2003, p. 34). فهوية الدولة بذلك تعتمد على

وكبرنامج تم اعتماد الـ R2P عالميًا في مؤتمر القمة العالمي لعام 2005، ثم أعيد تأكيده في عام 2006 من قبل الأمم المتحدة.(أنظر : UNRIC, 2019; UNOGPRP, 2019).

"المسؤولية التاريخية" –بوصفها "بنية فكرية"– (إلى جانب بنى فكرية أخرى) في تحديد مصالح الدولة في السياسة الخارجية، وكذا في تحديد نوع الكيان الذي قد تصبح عليه الدولة، والدور الذي تلتزم بأدائه.

ويتضح مما تقدم أنه لا يمكن بأي حال من الأحوال انكار وجود علاقة تلازم بين الهوية والمسؤولية بوصفها التزام. لقد فصلت **سانا كوبرا Sanna Kopra** في طبيعة هذه العلاقة، وذلك لما رأت وجود ثلاثة روابط أساسية بين الهوية والمسؤولية؛ **الأولى** ذات طبيعة تاريخية، إذ يعد فهمنا الحالي للذات نتاج لخيارات والتزامات الماضي. فعلى سبيل المثال، تتشكل هوية تركيا المعاصرة (في إطار العثمانية الجديدة) ومقاربتها للمسؤولية بناء على ممارساتها الإمبراطورية خلال العهد العثماني، بالرغم من القطيعة التي دامت ثمانية عقود. **الثانية** تتعلق بالواقع الحالي عبر الإجابة عن السؤال "من أنا؟". عادةً ما يكون الجواب إسما (تركيا، إيران...) أو عبارة تتعلق بالممارسات المعاصرة التي يشارك فيها الفاعل (مناهض للإمبريالية، زعيم إقليمي، أو وسيط...). هذه الإجابة الأخيرة قريبة مما يسميه **هربرت هارت Herbert Hart** بـ "**مسؤولية الدور role responsibility**"، ويدعوه **وندت** بـ "**هوية الدور role identity**"، في حين يسميه منظرو الدور "**تصورات الدور role conceptions**". **الثالثة** ذات طبيعة اجتماعية، إذ تشكل التزامات الآخرين وهوياتهم فهمنا لذاتنا، وبالتالي إدراك مسؤولياتنا التي سنتحملها. فهوية الفاعل التي تتعلق أساسًا بتعريف حقوقه، التزاماته ومسؤولياته، لا يتم إدراكها بشكل جلي إلا من خلال النظر من منظور الفاعلين الآخرين.[1] فالجزائر على سبيل المثال، بالنظر لهويتها والصورة المخزنة عنها لدى الآخرين كقبلة للثوار كان ينتظر منها أن تتحمل إلتزاماتها فيما تعلق بدعم الحركات التحررية، والآن أصبحت في نظر الدول الأخرى لها مسؤولية في مكافحة الإرهاب. وبنفس الطريقة، ينتظر الآن من جنوب افريقيا تحمل مسؤوليات أخلاقية بالنظر لهويتها المرتبطة بمحاربة الميز العنصري(Kopra, 2016, p. 59).

ثانيا: فهم الزعامة من منظور المسؤولية

شاع لدى الواقعيين استخدام مصطلح الزعامة كمرادف للسيطرة أو رجحان القدرات على نحو غير متناسب. فالزعامة بحسب الكثير منهم هي حالة تتمتع فيها إحدى الدول بقوة أكبر ويمكنها

[1] بالنسبة لنظرية الدور، يقع هذا ضمن ما يسمى بلغة النظرية "توصيفات الآخر للدور Alter's role persciptions" (أنظر: Holsti, 1970, p. 246.).

السيطرة على جميع الدول الأخرى في نفس النظام.[1] وبمقابل هذه الرؤية الواقعية الهرمية التي تضيّق الزعامة وتحصرها في امتلاك مقدرات القوة، ينظر الوظيفيون إلى الزعامة من منظور أوسع ينقل المفهوم من مقومات الزعيم إلى مسؤوليات ووظائف الزعيم. فالزعامة وفق هذا المنظور تعني تحمل المسؤولية في حل مشاكل الشؤون الدولية.

في هذا السياق يعتقد **ديرك نابرز Dirk Nabers** بأن الزعامة يجب تصورها بشكل أساسي كممارسة، فا**لقوة المتغطرسة brute power** لا تستلزم بالضرورة الزعامة، كما أن القوة لا تساعد دائماً على تحقيق النتائج المرجوة. ويزكي **نابرز** رأي **كريستوفر لاين Christopher Layne** بوجود "مفارقة بين حجم القوة الأمريكية وعدم قدرة واشنطن على استخدام تلك القوة على الدوام للحصول على ما تريده في السياسة الدولية". ويفسر **نابرز** ذلك بأن الهيمنة ليست القدرة المطلقة. بدلاً من ذلك، يتعين على الزعماء اتخاذ القرارات، جمع الموارد، استخدام الحوافز والتهديدات، صياغة الرؤى، وبناء التحالفات. قد يطلق على هذا شكلا من أشكال القوة، لكنه يتخطى بالتأكيد اعتبارات الماديين إلى النظر إلى الزعامة بوصفها مسؤولية (NABERS, 2010, pp. 935-36).

فالزعامة وفق منظور المسؤولية هذا، هي دور وظيفي ومكون رئيسي لهوية الدولة، حيث يعرف من خلالها الزعيم بأنه "مواطن دولي جيد" (بتعبير **ترونج مينه فو Truong-Minh Vu**) ينشغل بوضع جدول الأعمال ورسم المبادرات للتغلب على المشاكل الدولية المشتركة (Young, 1991, p. 285 ; Vu, 2017, pp. 3-4)، ويوفر **السلع العامة الإقليمية[2] regional public goods** (Van Langenhove, Zwartjes, et Papanagnou, 2016, p. 16) التي لا يستطيع سوى عدد قليل من الدول فرادى تحمل دفع تكاليفها أو قبول الدفع بمفردها،[3] من قبيل: توفير الأمن الإقليمي، تعزيز

---

[1] **جون ميرشايمر John J. Mearsheimer** مثلا يعرف الدولة المهيمنة (أو الزعيم) بأنها: "دولة بلغت من القوة ما يمكنها من السيطرة على كل الدول الأخرى في النظام. ولا تمتلك دولة أخرى الموارد اللازمة لخوض حرب ضدها" (أنظر: ميرشايمر، 2012، ص. 50.).

[2] السلعة العامة وفقا لـ **شارلز كيندلبرجر Charles P. Kindleberger** هي تلك التي لا يقلل استهلاكها من قبل فرد، أسرة أو شركة من المقدار المتاح للمستهلكين المحتملين الآخرين. وأفضل مثال عن السلعة العامة الخالصة هو المنارة فاستفادة احد المستهلكين من ضوئها لا ينقص من القدر الذي يحتاجه الآخرين. (أنظر: Kindleberger, 1981, p. 243.).

[3] يقول روبرت جيلبين Robert Gilpin أن "المهيمن أو الزعيم مسؤول عن ضمان توفير السلع الجماعية collective goods (شارلز كيندلبيرجر Charles P. Kindleberger يستعمل مصطلح السلع العامةPublic goods)" (Gilpin, 1987, p. 74).

الهوية الإقليمية، إنشاء أطر للتعاون المتعدد الأطراف، تعزيز التنمية المستدامة، الحد من الفقر، توفير وسائل النقل والهياكل الأساسية... (Prys, 2008, pp. 16-22).

يتضح مما تقدم، بأنه على المستوى النظري توجد علاقة وطيدة بين المسؤولية التاريخية والزعامة وكأننا نتحدث عن وجهان لعملة واحدة، فمن جهة تستلزم الزعامة المسؤولية، ومن جهة ثانية يتأثر ادعاء دور الزعيم بما يسميه منظرو الدور بـ "الأدوار التقليدية" للدولة، إذ تعد هذه الأخيرة من أهم المصادر الفكرية لتصورات صناع السياسة لدور دولتهم، فإذا كانت الدولة زعيما تقليديا لإقليم معين، أو بالأحرى لعبت دور الزعيم في هذا الإقليم خلال فترة تاريخية سابقة، فإن ذلك سيبقى ذو تأثير مستمر على إدراكات صناع القرار كلما أرادوا تحديد أو ادعاء دور إقليمي لدولتهم.

المحور الثاني: العثمانية الجديدة وعودة خطاب المسؤولية التاريخية

تقتضي الدراسة تقصي خطاب المسؤولية التاريخية ضمن الرؤية الموجهة للسياسة الخارجية الجديدة والمتمثلة في العثمانية الجديدة ذات المنطلقات التاريخية، وذلك عبر التعرض لبعض خطابات المسؤولين الأتراك من العثمانيين الجدد التي تتحدث بشكل صريح أو ضمني عن مسؤوليات تركيا التاريخية وواجباتها الحضارية تجاه بلدان منطقة الشرق الأوسط.

أولا: العثمانية الجديدة: مقاربة جديدة بمنطلقات تاريخية

تمثل مقاربة **العثمانية الجديدة** **Neo-Ottomanism**[1] إعادة **بناء لهوية الدولة** التركية **Reconstruction of State Identity**، وذلك عبر توظيف أمجاد الماضي العثماني في خدمة الحاضر التركي. هذه المقاربة، يتفق العديد من المهتمين بالشأن التركي على أنها الوسم الذي يوثق صعود حزب العدالة والتنمية وهيمنته على المشهد السياسي في تركيا. وبالرغم من قدم فكرة العثمانية الجديدة، إلا أن الفضل في إحيائها وجعلها قابلة للتطبيق كمنهج في السياسة الخارجية الجديدة (منذ وصول الحزب إلى السلطة أواخر سنة 2002) يعود إلى كبير مستشاري الرئيس **رجب طيب أردوغان** للسياسة الخارجية، البروفيسور **أحمد داود أوغلو**، إذ تعد أكثر أفكاره ورؤاه إثارة للجدل

[1] اكتست أول صياغة لمصطلح **العثمانية الجديدة** (أو **العثمانيين الجدد**) الصبغة الإمبريالية، وذلك لما أطلقه اليونانيين في عام 1974 على الغزاة الأتراك للجزيرة القبرصية. ولعل ذلك من الأسباب التي جعلت **داود أوغلو** يرفض تسميتها بهذا الإسم ويقول بأنها "**جيوبوليتيكا حضارية**" وليست عثمانية جديدة. أنظر: (أرشن، 2014، ص. 118.).

على المستويين الداخلي (باعتبارها تقع في صميم المعركة بين الإسلاميين والعلمانية) والخارجي (من خلال اتهام تركيا بالسعي لاستعادة مجدها الإمبراطوري على حساب جيرانها).

بدأت العثمانية الجديدة –بوصفها أيديولوجية النخبة التركية الجديدة– تتشكل وسط الأناضول مع نهاية الثمانينيات. ويشير **ألكسندر مورينسون Alexander Murinson** إلى أن نواة النخبة الجديدة هي مجموعة نمور الأناضول **Anatolian Tigers** (والذين هم مجموعة من رجال الأعمال الناجحين المحافظين دينيا) والتي كان لها فضل كبير في نشر هذه الأيديولوجيا المشوبة بالحنين إلى الماضي الإمبراطوري. إذ يؤكد **مورينسون** على دعوة هذه النخب إلى المزج بين المحافظة على قيم الإسلام ومبدأ حرية السوق، وهي الأفكار التي تجد جذورا لها في فكر الداعية الصوفي **سعيد النورسي Said Nursi** (1876–1960) الذي كان يحث أتباعه على دراسة العلم الغربي والتكنولوجيا الحديثة دون التخلي عن القيم الاسلامية التقليدية، لذلك هنالك من المفكرين من أطلق على هذه الأيديولوجيا تسمية "**الكالفينية الاسلامية Islamic Calvinism**" (Murinson, 2012, pp. 7-8).

ويربط عديد الباحثين نشأة العثمانية الجديدة برئيس الوزراء السابق **تورغوت أوزال** (1989-1993) **Turgut Özal**، لذلك يصف البعض الرؤية الحالية بأنها إصدارا ثانيا من العثمانية الجديدة **Neo-Ottomanism2.0**. إذ تقترب هذه الرؤية –إلى حد كبير– من توجهات **أوزال**[1] عبر سعيه لإقامة دولة متعددة الثقافات في الداخل، نشطة للغاية في الخارج، مع الأخذ في الاعتبار التاريخ العثماني لتركيا والخلفية العرقية والثقافية. بالمقابل تختلف العثمانية الجديدة عن رؤية رئيس الوزراء ذو التوجه الإسلامي **نجم الدين أربكان Necmettin Erbakan**[2] (1996–1997)، وذلك باعتبار **أربكان** سعى إلى إنشاء تحالف إسلامي مع الدول الإسلامية مثل ليبيا، إيران، ماليزيا وإندونيسيا بديلا للتحالف مع الغرب، في حين يريد قادة حزب العدالة والتنمية اليوم الوصول إلى الشرق لتكملة علاقتهم مع الغرب، وليس استبداله" (Taspinar, 2008, p. 14).

يتضح من خلال تسمية "العثمانية الجديدة" تأثر هذه المقاربة بالأبعاد التاريخية، وذلك بالنظر لإرتباط أتباعها (النخبة الحاكمة حاليا) الشديد بالماضي العثماني "المجيد". فالدويلة الصغيرة التي

---

[1] ينتقد **داود أوغلو** المقاربة العثمانية الجديدة لـ **تورغوت أوزال**، ويصفها بأنها "غير كافية نظريا، سطحية، وصحافية". (أنظر : Ozkan, 2014, p. 128.).

[2] زعيم حزب الرفاه الإسلامي ورئيس الوزراء السابق الذي تمت إقالته من طرف الجيش يوم 28 فيفري 1997.

أسسها **الغازي عثمان** غرب الأناضول في القرن الثالث عشر، أصبحت بعد قرنين من الزمن امبراطورية لم تضم فقط لأراضي البيزنطية السابقة في جنوب شرق أوروبا والأناضول، ولكن أيضًا معظم العالم العربي والإسلامي.

لقد لعبت الدولة العثمانية على مدار سبعة قرون دور "زعيم المسلمين" الذي يتحمل مسؤولية توفير السلع العامة الإقليمية، وفي مقدمتها توفير الأمن وحماية المناطق التي تقع ضمن نفوذها. لقد أصبحت دولة آل عثمان "إمبراطورية" إبان القرنين السادس عشر والسابع عشر، هذه الفترة التي عرفت فيها أقصى اتساع لها جغرافيا، كما تخلل ذلك أحد أهم الأحداث التاريخية وهو تنازل آخر الخلفاء العباسيين المُقيم في القاهرة **مُحمَّد المتوكل على الله** عن الخلافة لِلسُلطان **سليم الأول**، فأصبح سلاطين "الدولة العلية" منذ ذلك الحين خلفاء للمسلمين. وقد استمرت تلك الإمبراطورية مديدا حتى تفككها وزوالها مطلع القرن العشرين، وعلى تركتها قامت معظم دول الشرق الأوسط المعاصرة، ومن ضمنها الوريث الشرعي للدولة العثمانية "الجمهورية التركية" التي أسسها **مصطفى كمال أتاتورك** في أعقاب معاهدة **لوزان** سنة 1923. وبإلغاء الخلافة العثمانية تنكرت تركيا الحديثة (الكمالية) لماضيها العثماني وتخلت عن مسؤولياتها تجاه العالم الإسلامي، وبالمقابل لم يعد جيرانها من العرب والمسلمين ينظرون إليها كزعيم لهم.

ومع بداية القرن الحادي والعشرين، عادت تركيا الحديثة من خلال تبني "العثمانية الجديدة" لتبحث عن دور لها في السياسة الدولية عموما، والشرق الأوسط خصوصا، وذلك من منطلقات ذات طبيعة جيوتاريخية (مقاربة العمق الإستراتيجي)، حيث يخلص المنظر الأهم للعثمانية الجديدة **داود أوغلو** من خلال القراءة المتقصية للتاريخ العثماني على مدى أكثر من سبعة قرون، ولتاريخ الجمهورية الكمالية خلال العقود الثمانية الماضية من القرن العشرين، إلى أن تركيا تصرفت بأقل من مكانتها، وبأدنى من إمكانياتها في سياستها الإقليمية والعالمية منذ تأسست الجمهورية. إذ وجد **داود أوغلو**– هو وغيره من تيار العثمانية الجديدة– أن السبب في تراجع تركيا خلال الحقبة الماضية يعود إلى سياسة "**القطيعة**" التي سعت لفصل ماضي تركيا العثمانية وعمقها الإستراتيجي عن حاضر الجمهورية الكمالية ومحيطها الإقليمي، والتي عمقت أيضا الإنقسام بين "العلمانية"، و"الإقليمية"، وغلبت الأمن على الحرية، وأحدثت أزمة "هوية" في أوساط النخب التركية، وخاصة بعد أن تبين فشل العسكر في فرض هوية جديدة بالقوة على المجتمع من أعلى هرم السلطة التي أمسكوا بها (أوسي، 2015).

وبالرغم من وصف البعض للعثمانية الجديدة بأنها مقاربة إمبريالية، إلا أن جانب آخر من الباحثين يسقط هذا الإتهام. وفي هذا السياق يدعي **عبد السلام ابراهيم بغدادي**، بأن العثمانية الجديدة لا تعني بعث السياسات التوسعية للدولة العثمانية، ولا العودة للماضي الغابر، وإنما قوامها ثلاثة مرتكزات: (1) تصالح تركيا الحديثة مع ذاتها الحضارية الإسلامية بسلام، والإعتزاز بالماضي "العثماني" متعدد الثقافات والأعراق، وتوسيع الحريات في الداخل، بمعية حفظ الأمن في الخارج؛ (2) استبطان حس العظمة والكبرياء العثماني والثقة بالنفس عند التصرف في السياسة الخارجية؛ (3) الإستمرار في الإنفتاح على الغرب، مع إقامة علاقات متوازنة مع الشرق الإسلامي. (بغدادي، 2011، ص 14.)

ثانيا: عودة خطاب المسؤولية التاريخية في ظل العثمانية الجديدة

عرفت السياسة الخارجية التركية منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة عام 2002، نشاطا غير مسبوق، ومحاولة واضحة ومصرح بها لإستعادة النفوذ التقليدي الذي فقدته تركيا في محيطها الشرق أوسطي. وعلى الرغم من إدراك من يوصفون بالعثمانيين الجدد (قادة حزب العدالة والتنمية الحاكم) بأنه لن يكون من الممكن إحياء الإمبراطورية العثمانية؛ ومع ذلك، هم يعتقدون بقدرة تركيا على القيام بوظائف الإمبراطورية، كما لا يخفون رغبتهم في توسيع نطاق نفوذ الجمهورية نحو الأراضي العثمانية السابقة ومن ضمنها الشرق الأوسط، وكل ذلك لأنها ببساطة الدولة الخلف للإمبراطورية العثمانية(Demirtaş-Coşkun, 2008, p. 37)، وبالتالي هي المكلفة باستئناف المسؤوليات والواجبات التي كانت ملقاة على عاتق الدولة السلف. إن هذا الخطاب الجديد يمكن وسمه بعودة خطاب المسؤولية التاريخية.

تسمى "العودة" بالنظر لفترة القطيعة خلال العهد الكمالي. وفي هذا السياق، يجادل **أونور باكينر Onur Bakiner** (2013) بأن تركيا لطالما تم اعتبارها "مثالا نموذجيًا لفقدان الذاكرة الاجتماعي"، إلا أنه وفق **باكينر**، فقد شهدت البلاد مؤخرا انفجارا في الذاكرة، وذلك عبر سعي الأكاديميين، الفنانين، الروائيين، كتاب السيناريو، أعضاء المهنة القانونية، السياسيين وحتى المواطنين العاديين بالطبع إلى استعادة ماضيهم الواقعي والمتخيل" (p. 696)، حيث يعد ذلك أولوية العثمانيين الجدد في ظل حكم حزب العدالة والتنمية.

يتضمن خطاب العثمانيين الجدد حول المسؤولية التاريخية مكونات معينة، من قبيل تمجيد الماضي العثماني، وكذلك التركيز على الصلات التاريخية بين تركيا وشعوب الدول المجاورة التي

كانت تحت حكم الدولة العثمانية، بالإضافة إلى إعادة بعث مفاهيم مثل "الأمة"، "الخلافة"... وغيرها. وبالتالي، تقترن هذه المسؤولية بعناصر الهوية العثمانية للدولة التركية التي يركز عليها العثمانيين الجدد. هذه العناصر التي تم إقصاؤها طوال ثمانية عقود من حكم الكماليين.

ويجادل **داود أوغلو** بأن صعوبة فهم مسؤوليات الأتراك اليوم مقترن بفهم أن الدولة العثمانية (سليل الجمهورية التركية) هي **دولة نظام State of Order (كاظم Kadim** بالتركية)[1]، ونتيجة لذلك كلما حدثت أزمة جديدة في جوار تركيا، كل الناس أو الدول، يوجهون وجههم إلى تركيا ولديهم توقعات معينة من تركيا. يقول **داود أوغلو:** "عندما كان هناك ضغط من صدام على الأكراد في شمال العراق، جاءوا إلى تركيا. في ليلة واحدة، جاء إلى تركيا 500 ألف شخص بريء كردي. لا يمكننا أن نقول "لا، نحن الآن دولة أمة أخرى، لا". كان على تركيا قبول ذلك" (Davutoğlu, 2010, pp. 41-42). لقد كان الخطاب التركي الرسمي حيال اللاجئين السوريين بعد 2011 يصب في ذات السياق، فعلى سبيل المثال، قال **سليمان صويلو**، وزير الداخلية التركي، في تصريح له منتصف جويلية 2019 عقب اتهام أنقرة بالتضييق على اللاجئين السوريين، بأنه "ما من دولة وقفت إلى جانب السوريين مثل تركيا" مؤكدا على أن الرئيس **أردوغان** "لم يبتعد عن مبدأ المهاجرين والأنصار" في معاملة اللاجئين السوريين، كما عبر بأن أحد أهم أسباب تدفق اللاجئين السوريين نحو تركيا هو "الرابطة القلبية التي يرتبط بها مواطنو الدول المجاورة مع تركيا... هذه الرابطة تعد نتاج علاقات الأخوة والتعايش والتاريخ والثقافة المشتركة عبر التاريخ، وهذا الأمر يفرض علينا تحمل مسؤولية إضافية" (Turkey: Erdogan Adheres ", 2019").

وفي توظيف مميز للمسؤولية التاريخية في خطاب العثمانيين الجدد، يعتبر **داود أوغلو** الدول القومية الشرق أوسطية التي تم إنشاؤها من خلال اتفاقيات ما بعد الحرب العالمية الأولى، بمثابة بنى مصطنعة تقسم الأمة (Çelik et İşeri, 2016, p. 431In). وفق **داود أوغلو**، على تركيا أن تلعب دورا مهما في إنهاء الفصل بين هذه الدول وتحرير إمكاناتها الجيوسياسية المعطلة، فتركيا هي الدولة الوحيدة التي باستطاعتها التغلب على التفكك الجيوسياسي للمجتمع الإسلامي الذي حدث في المنطقة. يقول **داود أوغلو** بأن "تركيا ملزمة الآن بأن تصبح" مركزًا سياسيًا "يملأ فراغ القوة الذي ظهر بعد تصفية الإمبراطورية العثمانية" (In Ozkan, 2014, pp. 127-128)؛ ويعتبر

[1] يقول **داود أوغلو:** "نظامنا هو النظام الأخير لهذا التقليد القادم من التقاليد الإسكندرانية والرومانية والبيزنطية والفارسية". (أنظر: Davutoğlu, 2010, p. 41.).

ذلك من باب الوفاء بالواجبات الحضارية لأنقرة، كما أن ذلك استمرار للمسؤولية التاريخية للعثمانيين، إذ يقول **داود أوغلو** في أحد خطاباته الرسمية سنة 2012: "سوف نستمر في أن نكون المالك والرائد والخادم لهذا الشرق الأوسط الجديد..." (Davutoglu, 2012)، ويؤكد في خطاب آخر سنة 2014 على أن قضايا الشرق الأوسط هي قضايا الجمهورية التركية، لما يقول: "نصف قلوبنا في فلسطين وغزة والنصف الآخر في بغداد ودمشق وحلب والموصل والبصرة وكربلاء والنجف. كل مسلم في هذه الأرض، دون أي تمييز، هو مشكلتنا"(Davutoglu, 2014).

لقد أصبح الخطاب التركي اليوم متخما بالمسؤولية التاريخية حيث يتم التأكيد على واجبات تركيا التاريخية من مناسبة إلى أخرى في خطابات مسؤولي حزب العدالة والتنمية الحاكم. فعلى سبيل المثال، يؤكد الرئيس **أردوغان** على ما أسماه "حماية مصالح الأمة من الصومال وراخين إلى سوريا" كجزء من الواجب الحضاري. وفي ذات السياق، يقول **داود أوغلو** (ماي 2009) "إلى جانب تمثيل 70 مليون شخص في تركيا، لدينا ديون تاريخية لتلك الأراضي التي يوجد بها أتراك أو كانت مرتبطة بأرضنا في الماضي. يتعين علينا سداد هذا الدين بأفضل طريقة" (Çelik et İşeri, 2016, pp. 432-433In). واليوم، بحسب **داود أوغلو**، على تركيا انتهاز فرصة التغيير التي تحدث في المنطقة العربية للم شمل "المواطنين التاريخيين" في الشرق الأوسط. والمواطنة التاريخية بالنسبة لـ **داود أوغلو** هي أقوى من مجرد مواطنة، إذ يتم تعريفها في إطار الروابط الثقافية بالإضافة لكونها تربط مصير تركيا بمصير شعوب المنطقة (في آرشن، 2014، ص 124).

المحور الثالث: تجسد خطاب المسؤولية التاريخية والبحث عن الزعامة

تستند فكرة تجسد الخطاب نظريا إلى ما يسميه ما بعد البنيويين **الأدائية Performativity**، إذ يكون الخطاب **أدائيا perfomative** لما يشكل الأشياء التي يتحدث عنها، وإدراك أن الخطابات أدائية –بتعبير **دايفد كامبل David Campbell**– تبعدنا عن فكرة البناء الإجتماعي وتأخذنا اتجاه **التجسد المادي Materialization**. وبالتالي، فالخطاب بهذا المعنى ليس شيئا يستعمله الفاعلون لوصف الأشياء، وإنما هو ذلك الذي يتكون منه الفاعلون والأشياء (كامبل، 2016/2010).

في سياق هذا الطرح، يمكن استقصاء أدائية خطاب المسؤولية التاريخية التركي وتجسده في مساعي قادة تركيا الجدد لتوفير الأمن الإقليمي كأهم سلعة عامة إقليمية، تقديم المساعدات الإنمائية، إنشاء أطر للتعاون المتعدد الأطراف، واستخدام الحوافز والتهديدات. هذه المساعي يمكن

تلمسها ميدانيا في تجليات معينة أهمها: سياسة صفر مشاكل مع الجيران وبين الجيران، الدبلوماسية الإنسانية، والتدخلات العسكرية.

أولا: سياسة صفر مشاكل مع الجيران وبين الجيران

اعتمدت الحكومة التركية منذ عام 2002، سياسة "صفر مشاكل مع الجيران[1] بهدف خلق جو من السلام والاستقرار في المناطق المحيطة بها، وإزالة كافة المشاكل من علاقاتها مع الدول المجاورة أو على الأقل تقليص هذه المشاكل وتخفيضها إلى أدنى المستويات ("سياسة صفر مشاكل"، 2015). وتعتبر هذه السياسة الخطوة الأولى في تجسد خطاب المسؤولية التاريخية، وذلك باعتبارها تصالحا لتركيا مع محيطها الحضاري والتاريخي، وانشغالها وانخراطها في قضايا المنطقة وفي مقدمتها الأمن. بمعية هذه الرغبة التصالحية، آمن قادة تركيا الجدد بأن وجود البيئة الإقليمية الآمنة من أهم شروط تحقيق التنمية الاقتصادية، لأجل ذلك وضع العثمانيين الجدد نصب أعينهم تأسيس نظام سلام في الشرق الأوسط يكون لتركيا دور ريادي فيه (Davutoglu, 2012)، ومنطلق ذلك هو سياسة تصفير المشاكل مع الجيران القائمة على الحوار البناء ودعم التعاون الإقليمي.

لقد رافقت سياسة "تصفير المشاكل" العديد من المبادرات التركية لتعزيز ثقة دول الشرق الأوسط لأجل ضمان أمن المنطقة، من قبيل مبادرة مؤتمر دول الجوار العراقي (2004)، تأسيس المنتدى التركي–العربي (2007) بالتعاون مع جامعة الدول العربية(نوفل، 2012، ص264)، تأسيس آلية الحوار الاستراتيجي بين تركيا ومجلس التعاون لدول الخليج العربي في سبتمبر 2008 (Demirtaş, 2019)، كما عمدت سلطات أنقرة إلى إبرام العديد من الاتفاقيات العسكرية مع الكثير من دول الجوار، أهمها: العراق، السعودية، الكويت، قطر، روسيا، الصين، أذربيجان (مصري، 2015).

امتدادا لسياسة "صفر مشاكل مع الجيران" عملت تركيا بجد على تصفير المشاكل بين الجيران أيضا، وذلك بحجة إرساء نظام السلام الموعود. على إثر ذلك، فضلت تركيا منذ 2002 لعب دور "الوسيط" الساعي لحل المشكلات بين الجيران عبر الحوار والتعاون، ويعبر **داود أوغلو** (2012) عن ذلك حيث يقول: "نرفض جميع أنواع المقاربات التي تحاول حل المشكلات في منطقتنا بالصراع

[1] ورد هذا مصطلح"**صفر مشاكل مع الجيران** ***zero problems*** **with neighboring** " لأول مرة على لسان **أحمد داود أوغلو** في صحيفة **راديكال Radikal** التركية عدد 26 فيفري 2004. حيث أعرب **داود أوغلو** عن تركيز حزب العدالة والتنمية في سياسته الخارجية على التعاون بدلا من المنافسة. إذ كان من الواضح بأن هذه السياسة، كانت جزءا من خط الخطاب الشامل لحزب العدالة والتنمية الذي يميز الميل الإيديولوجي للحزب لإقامة علاقات ثقافية وتاريخية مع جيرانه في الشرق الأوسط. (أنظر: Özcan, 2012, p. 65)

والقوة الوحشية. نتعامل مع فلسفة تستند إلى قيم عالمية، تستند إلى العدالة والحقوق والعقل والمنطق، ونحاول حماية مستقبل هذه الجغرافيا."

في إطار هذه الرؤية، توسطت تركيا بنجاح في العديد من قضايا الشرق الأوسط، مثل النجاح في عقد الإجتماع الشهير بين الرئيسين محمود **عباس** و**شمعون بيريز** في نوفمبر 2007، التوسط في الأزمة اللبنانية سنة 2008 بين تحالفي 8 أذار و14 أذار، الوساطة بين سوريا ودولة الكيان الإسرائيلي عام 2008 وعقد أربع جولات مفاوضات غير مباشرة في اسطنبول، المساعي المتكررة للتوسط بين حماس وفتح، المساعي الحثيثة لوقف إطلاق النار خلال حربي غزة 2009 و2012، المساعي الحثيثة لحل الأزمة النووية بين إيران والغرب منذ 2010.

لقد استمر النشاط الدبلوماسي خلال ثورات الربيع العربي، هذه الثورات التي وفرت مجالا لطرح تركيا لدورها كطرف ثالث ووسيط في معالجة الخلافات العربية الداخلية، ومحاولة الحد من امتداداتها الإقليمية والتدخلات الدولية، وذلك عبر إعطاء الأولوية للوسائل الدبلوماسية والسياسية، سواء في شكل الضغط السياسي على الحكومات أو باستضافة المؤتمرات لبعض قوى المعارضة (كما في حالة سوريا)، واقتراح مبادرات توازن بين الأمن والحرية (إلياس، 2016، ص ص 183-184). فمنذ 2011، برزت تركيا بقوة في دور "الوسيط" في عدد من النزاعات خلال الربيع العربي، فقد توسطت لإنهاء الأزمة في البحرين في عام 2011، كما توسطت أيضًا لحل الأزمة بين حكومة القذافي والمجلس الوطني الانتقالي في ليبيا، إلا أن وساطتها كان مآلها الفشل جراء تزامنها مع التدخل العسكري لحلف شمال الأطلسي (الناتو) في البلاد. بالإضافة إلى ذلك قدمت تركيا نفسها وسيطا في العراق بين زعماء التركمان السنة والشيعة في فيفري 2011(Akpınar, 2015, 254-255). علاوة على ما تقدم بدلت تركيا جهودا دبلوماسية لحل الأزمة السورية في بداياتها سنة 2011، ثم عادت مساعيها منذ جوان 2016 (سلمي، 2017). وبخصوص الأزمة في اليمن، فقد دعمت تركيا أيضًا عملية مؤتمر الحوار الوطني، الذي بدأه مجلس التعاون الخليجي ونُفذ بين 18 مارس 2013 و24 جانفي 2014 لضمان الانتقال السلمي في اليمن. كما اقترح **أردوغان** خلال زيارته إلى طهران في أفريل 2015، دور "وسيط مساعد" لحل الأزمة في اليمن(Akpınar, 2015, 255).

لقد تمسكت تركيا لسنوات عدة بساسة صفر مشاكل، وحققت من وراء ذلك عدة مكاسب في مقدمتها عودتها إلى واجهة السياسة الدولية، وتسويق اسمها كقوة دبلوماسية ذات تأثير كبير في

منطقة الشرق الأوسط، وقد منحها ذلك ميزة تنافسية مقابل الخصوم في إطار سعيها لاستعادة زعامة العالم الإسلامي.

ثانيا: الدبلوماسية الإنسانية Humanitarian Diplomacy

أدى الفشل النوعي الذي تعرضت له سياسة تصفير المشاكل بفعل ثورات الربيع العربي إلى مراجعات أكاديمية وسياسية لهذه السياسية، ومن بين أهم المراجعات تلك التي قام بها **داود أوغلو** منتصف 2013، لما تحدث عن وجوب "اتخاذ موقف فعال، بحيث يكون المرء مؤثرا في تيار التاريخ، وليس عاديا أو متأثرا به"، وقد كان ذلك مقدمة لإحدى أهم مقاربات دراسة الدور الخارجي التركي وهي الدبلوماسية الإنسانية (قدورة، 2015، ص 6).

لقد أصبحت **الدبلوماسية الإنسانية** من خلال تركيزها على المساعدات التنموية والاستجابة للأزمات الإنسانية من بين طرق سعي تركيا نحو سياسة خارجية فعالة ومتعددة الأبعاد. إن ما يجعل هذا النوع من الدبلوماسية من تبعات خطاب المسؤولية التاريخية هو توصيف تركيا للمساعدات الإنسانية "على أنها جزء طبيعي ولا غنى عنه للهوية التركية، المتجذرة في التقاليد التاريخية العريقة، والتي ينظر إليها على أنها تمهد الطريق لتأسيس نظام عالمي جديد من خلال إحياء التراث المنسي للهوية التركية"(هاشمي 2016، ص 169)، لأجل ذلك ليس من الغرابة أن تسعى تركيا لاستعادة مكانتها إقليميا وعالميّا عبر الانخراط في هذه السياسة الإنسانية وتعطي الأولوية السياسية لأنشطة التعاون الإنمائي والمساعدات الإنسانية (هاشمي 2016، ص 157).

تعد سياسة **الباب المفتوح** تجاه السوريين من أفضل نماذج تطبيق الدبلوماسية الإنسانية التركية، وذلك بوصفها مظهرا من مظاهر المساعدات الإنسانية التي تقدمها تركيا، والتي لاقت استحسانا وثناء من ممثلي عدة منظمات دولية ومنظمات غير حكومية. ابتداء من أول جانفي عام 2014، وصلت أعداد السوريين في تركيا إلى 700 ألف شخص، وأكثر من 200 ألف لاجئ يعيشون في 21 مركزا من مراكز الإيواء، هذه المراكز التي توفر لجميع السوريين الخدمات الصحية المجانية والاحتياجات الأساسية، بما في ذلك التعليم في مراكز الحماية المؤقتةTPCs بالتنسيق مع رئاسة إدارة الكوارث والطوارئ AFAD. وقد حضر ما يقرب من 62 ألف لاجئ دورات تعليمية، بما في ذلك التعليم الابتدائي، وبلغ العدد الإجمالي للذين تلقوا خدمات الرعاية الإسعافية 2.1 مليون. ويجب الإشارة إلى أن تركيا أنفقت أكثر من 2 مليار دولار أمريكي بين 2011 و2016، بيمنا تلقت

مساعدات خارجية بقيمة 140 مليون دولار أمريكي فقط في ذات الفترة (هاشمي 2016، ص 167).

إلى جانب النموذج السوري، يعد النموذج الصومالي مثالا آخر متميز عن نشاط الدبلوماسية الإنسانية التركية في الشرق الأوسط، حيث فتحت زيارة **أردوغان** لمقديشو شهر أوت 2011 – بصفته أول رئيس دولة يزور البلاد منذ سنوات– الباب على مصرعيه أمام مساعدات إنسانية واقتصادية وتنموية تركية غير محدودة للصومال، إذ اتخذ الزخم الإغاثي التركي عدة أوجه من قبيل: تقديم منح دراسية لآلاف الطلبة الصوماليين للدراسة في الجامعات التركية؛ ترميم مستشفى "ديفكير" (الذي تحول اسمه إلى مستشفى "أردوغان") مطلع 2015 وتشغيله بطاقم يضم 90 طبيبا تركيا؛ تطوير البنية التحتية الصومالية وفك العزلة عن البلاد في صورة تكثيف الرحلات الجوية على خط اسطنبول–مقديشو...(عرب، 2017، ص ص 2–3).

تبدو هذه الدبلوماسية التركية إنسانية في ظاهرها، وليست سوى التفاتة تركية تجاه الشعوب التي تربطها بها صلات تاريخية متينة، ولكنها في حقيقة الأمر تتجاوز ذلك إلى كونها وسيلة لاستعادة النفوذ التركي في المنطقة، وأداة قوة ناعمة لبعث مشروع الزعامة وسط مشاريع المنافسين.

ثالثا: التدخلات العسكرية

تعتبر التدخلات العسكرية الوجه الصلب لتجسد خطاب المسؤولية التاريخية في الشرق الأوسط، حيث تخلت تركيا عن السياسة الدفاعية بعد عام 2011 عقب سنوات من اعتماد "صفر مشاكل". إذ منذ بداية ثورات الربيع العربي إلى جانب تعاظم خطر تنظيم **داعش**، تحولت السياسة الخارجية التركية رويدا رويدا إلى الهجوم ولم تعد تركيا تنتظر مشاكل المنطقة من حولها وتشاهدها بدون تدخل، ويتضح هذا جليا في معرض تعليق **أردوغان** على التحديات الإقليمية التي تواجه تركيا لما قال بتاريخ 19 أكتوبر 2016 "اعتبارًا من الآن لن ننتظر المشاكل لتدق أبوابنا..." (سليمان، 2017).

لقد أيقن قادة تركيا بأن القوة الناعمة وحدها غير كافية لفرض النظام وتوفير الأمن في المنطقة، لأجل ذلك فتحت تركيا باب التدخل العسكري في بعض دول الشرق الأوسط، فعادت للقيام بعمليات عسكرية في العراق شهر ديسمبر 2015 مبررة ذلك بمحاربة تنظيم **داعش** ضمن التحالف الدولي(ثجيل وراجح، 2016، ص ص 249–250). وبحجة محاربة الإرهاب كذلك (الذي من ضمنه حزب العمال الكردستاني)، قامت القوات التركية بثلاث عمليات عسكرية متعاقبة في سوريا

بداية بـ "**درع الفرات**" (من 24 أوت 2016 إلى 31 مارس 2017) قصد طرد تنظيم **داعش** من حدودها؛ تلتها عملية "**غصن الزيتون**" (20 جانفي 2018) بهدف معلن هو تطهير منطقة **عفرين** من التنظيمات الإرهابية، وإعادة اللاجئين السوريين من أهل المنطقة إليها (Oğuz et al., 2018, p. 30)؛ وبداية من 09 أكتوبر 2019 باشر الجيش التركي عملية ثالثة في سوريا تحت مسمى "**نبع السلام**" بهدف معلن هو إنشاء منطقة آمنة في شمال شرق سوريا لإعادة توطين قرابة مليوني لاجئ سوري (Mills, 2019).

من المؤكد أن الأهداف التركية تتجاوز تحمل المسؤولية نيابة عن الحكومتين العراقية والسورية العاجزتين عن حفظ النظام ومحاربة الإرهاب، بل الأمر لا يخلو من رغبة تركيا في استعادة دورها الريادي في الساحتين العراقية والسورية الذي فقدته في أعقاب الحرب العالمية الأولى، وكذلك التمكين العسكري والسياسي لوكلائها في البلدين، بالإضافة إلى الحفاظ على الهيبة والمكانة وتحقيق مصالح ومكاسب اقتصادية.

قد يجادل البعض بأن التدخل التركي في العراق وسوريا منطقي وطبيعي بالنظر لكونهما دولتين جارتين، وأن محاربة الإرهاب إلى جانب الحيلولة دون توسع الرقعة الجغرافية التي يسيطر عليها حزب العمال الكردستاني ذو التوجهات الانفصالية هي أسباب كافية للتدخل، إلا أن ما يؤكد عدم كفاية هذه المبررات هو التدخل التركي في مناطق أخرى بعيدة في الشرق الأوسط. حيث عززت تركيا وجودها العسكري في المنطقة بافتتاح قاعدتين عسكريتين، الأولى في قطر شهر جوان 2017 على خلفية الأزمة الخليجية، والثانية في الصومال مطلع أكتوبر 2017، وهذا الأمر بالتأكيد سيمنح تركيا ميزة استراتيجية عبر إطلالة على الخليج العربي، ووجوداً عسكرياً مباشراً فيه بكل ما يحتويه من مصادر للطاقة وتأثير في الاقتصاد العالمي، بالإضافة إلى إطلالة على خليج عدن المشرف على القرن الإفريقي الغني بالثروات، وهذا يعطي بالتأكيد صورة أوضح عن القوة التركية المتصاعدة في المنطقة (الحاج، 2017) ورغبتها المعلنة في تزعم المنطقة وتحقيق التفوق النوعي حيال أصحاب المشاريع المنافسة في صورة إيران وروسيا.

ويعد التدخل في ليبيا أواخر سنة 2019 بحجة تلبية دعوة الحماية من حكومة **فايز السراج** المعترف بها دوليا المثال الأكثر تعبيرا عن طموحات تركيا في الزعامة الإقليمية، وكذلك الرغبة في استعادة السيطرة على المجالات الحيوية للدولة العثمانية من بوابة التلويح بالمسؤولية التاريخية والواجبات الحضارية، حيث عبر **أردوغان** عن ذلك صراحة لما قال في خطاب له بتاريخ 26

ديسمبر 2019: "تركيا بطبيعة الحال لديها محيط حضاري وتاريخي كبير جدا، ويعد البحر الأبيض المتوسط وشمال إفريقيا أحد أهم أجزاء هذا المحيط، ولذلك كل تطور في ليبيا يهمنا عن كثب لأن ليبيا هي إرث للعثمانيين" (أردوغان، 2019). إن مثل هذا الخطاب السياسي المستند على فكرة المسؤولية التاريخية لا يجب أن ينظر إليه على أنه مكون لسياسة خارجية هادفة إلى تحقيق الزعامة، بل ينبغي فهمه أيضا على انه خطاب يستخدم لتبرير خيارات سياسية معينة أمام الرأي العام الداخلي، الذي يعتبر المساند الأول لرؤية العثمانية الجديدة.

الخاتمة

يعد الالتزام من أهم الدلالات التي تشير إليها المسؤولية في حقل العلاقات الدولية، وترتبط المسؤولية بهذا المعنى ارتباطا وثيقا بهوية الدولة. إذ بمعرفة هوية الدولة تعرف المسؤولية الموكلة إليها في السياسة الدولية، كما أنه بالمقابل، بمعرفة الالتزامات والمسؤوليات تتضح هوية الدولة كتحصيل حاصل. ولأن الزعامة الإقليمية تعبر في أحد أوجهها على المسؤولية والالتزام بأداء الوظائف الملقاة على عاتق الزعيم، فإن المطالبة بالزعامة الإقليمية لا تمر إلا من خلال الاستعداد لتحمل المسؤولية وأداء الوظائف المترتبة على ذلك.

في سياق هذه الأفكار، تم التركيز في هذه الدراسة على خطاب تركيا المعبر عن الاستعداد لتحمل مسؤوليات تجاه بلدان وشعوب الشرق الأوسط. هذه المسؤوليات تم وصفها بـ "التاريخية"، وذلك بالنظر لكونها استمرارا لمسؤوليات السلطنة العثمانية التي حكمت أجزاء كبيرة من الشرق الأوسط تاريخيا. وعبر تتبع خطابات العثمانيين الجدد – لاسيما داود أوغلو وأردوغان–، اتضح ذلك الإفراط في توظيف "المسؤولية التاريخية"، وذلك إلى الدرجة التي يمكن اعتبارها أحد أهم المصادر الفكرية المبررة للمطالبة بدور الزعيم الطبيعي للمنطقة، كما أن خطاب المسؤولية التاريخية قابلته استجابة على مستوى الممارسة حيث تجسد في خطوات عملية بداية من صفر مشاكل، ثم الدبلوماسية الإنسانية ووصولا إلى التدخلات العسكرية.

وعلى ضوء ما تقدم، تم التوصل في ختام هذه الدراسة إلى تأكيد صحة الفرضية المقدمة. إذ أن الدول ذات الماضي الإمبراطوري –ومن ضمنها تركيا–، تتصور نفسها مسؤولة تاريخيا تجاه الدول الواقعة ضمن نطاق نفوذها خلال عهدها الإمبراطوري، ولأجل ذلك تعتبر هذه الدول نفسها زعيما طبيعيا لهذا النطاق وتتصرف وفقا لذلك.

المراجع:

المراجع باللغة العربية

- أردوغان، رجب طيب [شؤون تركية]. (26 ديسمبر 2019). *أردوغان ، ليبيا هي ارث عثماني*[ملف فيديو]. تم الإسترجاع من: https://bit.ly/3bNB0Gd

- أرشن، أمره. (2014). الشفرات الجيوسياسية في آراء داود أوغلو تجاه الشرق الأوسط. *رؤية تركية* 2(3)، 113-130.

- إلياس، محمد فراس. (2016). *تحليل السياسة الخارجية التركية وفق منظور المدرسة العثمانية الجديدة*. عمان: شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع.

- أوسي، ج. ج. (2015). الأصول المؤسسة لسياسات العثمانيين الجدد. تم الإسترجاع من الحوار المتمدن: https://bit.ly/2HDpcc2

- بغدادي، ع. إ. (2011). البعد الأفريقي في السياسة التركية المعاصرة. *مجلة دراسات دولية* (50), 1-36.

- ثجيل، عادل عبد الحمزة، وراجح، إيلاف. (2016). دوافع التوغل التركي في العراق وأثره في خيارات العلاقات العراقية التركية. *قضايا سياسية* 43. 245-274.

- الحاج، سعيد. (12 جوان 2017). *القاعدة العسكرية التركية في قطر.. السياق والدلالات*. تم الإسترجاع من الجزيرة.نت: https://bit.ly/37Aa3Tp

- سلمي، جلال. (23 جويلية 2017). *السياسة التركية حيال الأزمة السورية "2011 . 2017"*. تم الإسترجاع من المركز الديمقراطي العربي: https://bit.ly/38EShiR

- سليمان، هاني. (23 أكتوبر 2017). *الفرص والتحديات: النفوذ التركي في الدول العربية*. تم الإسترجاع من المركز العربي للبحوث والدراسات: https://bit.ly/3bR7Wxy

- *سياسة "صفر مشاكل "مع الجوار*.(د.ت.). تم الإسترجاع يوم 3 مارس 2015 من وزارة الخارجية الجمهورية التركية: https://bit.ly/39LGyPK

- عرب، كمال الدين محمد الشيخ. (2017). *أبعاد القاعدة العسكرية التركية في الصومال*. الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات. تم الإسترجاع من: https://bit.ly/38C56dN

- قدورة، عماد يوسف. (ديسمبر 2015). *مسألة التغيير في السياسة الخارجية التركية: المراجعات والاتجاهات*. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

- كامبل، دايفد. (2016). *ما بعد البنيوية*. في دان، تيم، وكوركي، ميليا، وسميث، ستيف (تحرير). *نظرية العلاقات الدولية التخصص والتنوع* (ترجمة: ديما الخضرا ، ص ص 509-560). بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

- مصري، أحمد. (23 ديسمبر 2015). *الاتفاقيات التركيّة العسكرية.. دور إقليمي وحماية مشتركة*. تم الإسترجاع من تركيا بوست: https://bit.ly/2P50g14

- ميرشايمر، جون. (2012). *مأساة سياسة القوى العظمى*. (ترجمة: مصطفى محمد قاسم). الرياض: النشر العلمي والمطابع.

- نوفل، ميشال. (2012). *العثمانية الجديدة والشرق الأوسط: رؤية عربية*. في مازكو، جان، وآخرون(تأليف). *عودة العثمانيين الإسلامية التركية*(ص ص 253-270). ط 4، دبي: مركز المسار للدراسات والبحوث.

- هاشمي، جمال الدين. (2014). الدبلوماسية الإنسانية والتعاون الإنمائي في تركيا. *رؤية تركية* 3(2). 157-177.

المراجع باللغة الأجنبية

- Akpınar, P. (2015). *Mediation as a foreign policy tool in the Arab Spring: Turkey, Qatar and Iran*. Journal of Balkan and Near Eastern Studies, *17*(3), 252-268.

- Alexandrov, M. (2003). *The concept of state identity in international relations: A theoretical analysis*. *Journal of International Development and Cooperation*, *10*(1), 33-46.

- Alpaslan Oğuz et al. (2018). Operation olive branch (report). Istanbul: TRT world Research Centre.

- Bakiner, O. (2013). Is Turkey coming to terms with its past? Politics of memory and majoritarian conservatism. *Nationalities Papers*, *41*(5), 691-708.

- Bexell, M., & Jönsson, K. (2017, January). *Responsibility and the United Nations' sustainable development goals*. In *Forum for Development Studies* (Vol. 44, No. 1, pp. 13-29). Routledge.

- Çelik, N., & İşeri, E. (2016). Islamically oriented humanitarian NGOs in Turkey: AKP foreign policy parallelism. *Turkish Studies*, *17*(3), 429-448.

- Davutoğlu, A. (2010). Turkish vision of regional and global order: Theoretical background and practical implementation. *Political Reflection*, *1*(2).

- Davutoglu, A. (2012, April 26). *Speech at the Turkish Grand National Assembly about the events in Syria*. Retrieved from Republic of Turkey Ministry of Foreign Affairs: https://bit.ly/38E480F

- Davutoglu, A. (2014, July 26). *Speech at the World Islamic scholars initiative for peace, moderation and common sense*. Retrieved from Republic of Turkey Ministry of Foreign Affairs: https://bit.ly/2SWyOUs

- Demirtaş, Hüseyin. (n.d.). How can Turkey help to improve regional stability in ME?. Retrieved 2019, Jun 6 from Academia.edu: https://bit.ly/324MsZC

- Demirtaş-Coşkun, B. (2008). Systemic changes and state identity: Turkish and German responses. *Insight Turkey*, *10*(1), 31-54.

- Dunton, C. (SEP 18 2017). *Revisiting Responsibility in International Relations: Canadian Foreign Policy* [Web log post]. *Retrieved from* E-INTERNATIONAL RELATIONS: https://bit.ly/3bMSqTu

- Gilpin, R. (1987). *The political economy of international relations*. Princeton University Press.

- Holsti, K. J. (1970). National role conceptions in the study of foreign policy. *International Studies Quarterly*, *14*(3), 233-309.

- Kindleberger, C. P. (1981). Dominance and leadership in the international economy: Exploitation, public goods, and free rides. *International studies quarterly*, *25*(2), 242-254.

- Kopra, S. (2016). *With Great Power Comes Great Responsibility? China and the international practice of climate responsibility*. Tampere: Tampere University Press.

- Lynch, M. (1998). *Abandoning Iraq: Jordan's alliances and the politics of state identity*. *Security Studies*, *8*(2-3), 347-388.

- Mills, Caleb (October 18, 2019) Operation Peace Spring: A Timeline. Retrieved from Geopolitical Monitor: https://bit.ly/2SZFstb

- Murinson, A. (2012). *Turkish foreign policy in the twenty-first century*. Begin-Sadat Center for Strategic Studies.

- Nabers, D. (2010). *Power, leadership, and hegemony in international politics: the case of East Asia*. *Review of International Studies*, *36*(4), 931-949.

- Özcan, Gencer. (2012). *La politique du « Zéro problème avec les voisins »*. Barcelone: Institut Européen de la Méditerranée (IEMed). Med.2012 .64-69.

- Ozkan, B. (2014). Turkey, Davutoglu and the idea of pan-Islamism. *Survival*, *56*(4), 119-140.

- Prys, M. (2008). Developing Contextually Relevant Concepts of Regional Hegemony: The Case of Zimbabwe, South Africa and Quiet Diplomacy. Hamburg*: GIGA*, 16-22.

- Responsibility to Protect (n.d.). *Retrieved* 2019, October 21 *from* UNRIC United Nations Regional Information Centre*:* https://bit.ly/2V20v0B

- Responsibility to Protect (n.d.). *Retrieved* 2019, October 21 *from* UNOGPRP United Nations Office on Genocide Prevention and the Responsibility to Protect: https://bit.ly/2HBhDT4

- Taspinar, O. (2008). *Turkey's Middle East Policies: Between Neo-Ottomanism and Kemalism* (Vol. 7). Carnegie Endowment for International Peace.

- Turkey: Erdogan Adheres to the Principle of Immigrants and Supporters.(July, 13, 2019). *Retrieved from* https://bit.ly/2wuvJmX.

- Van Langenhove, L., Zwartjes, M., & Papanagnou, G. (2016). *Conceptualising regional leadership: The positioning theory angle*. In *Global and regional leadership of BRICS countries* (pp. 13-27). Springer, Cham.

- Vu, T. M. (2017). *International leadership as a process: The case of China in Southeast Asia*. *Revista Brasileira de Política Internacional*, *60*(1).

- Young, O. R. (1991). *Political leadership and regime formation: on the development of institutions in international society*. International organization, 45(3), 281-308.